الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوى السادس

موضوع الحوار

سياسات وادارة التحول فى الاقتصاد المصرى لتحقيق الانطلاقة الانتاجية

٢٩ - ٣٠ مارس ١٩٩٧

ورقة مقدمة من
د. / سمير طوبار

سياسات وإدارة التحول فى الاقتصاد المصرى لتحقيق الإنصلاقة الإنتاجية
موضوع لقاء العمل السنوى السادس

مصر فى مطلع القرن الواحد والعشرين هى بؤرة الإهتمام ، ومصدر وحى وإلهام المفكرين والمبدعين من أبنائها المخلصين ، حتى يكون شغلهم الشاغل هو إعمال خيالهم العلمى فى رسم صورة مشرقة لإعادة بناء مجتمع يفخر بماضيه التليد ويتطلع إلى مكانة لائقة وسط عالم .. سريع التغير .. شديد المنافسة .. لصيق التلاحم والترابط .. تتلاشى فيه الحواجز وتذول ما يعترض تدفق السلع والخدمات وإنتقال البشر من عوائق .. فى مناخ تنطلق فيه كل الأشياء بحرية ، وتقرب الناس ثورة من المعلومات ووسائل الإتصال الحديثة ، ويبرز فيه الإنسان محور التنمية .. العقل المفكر ، والساعد المنفذ ، والمستهلك غاية الجهد الذى نسعى جميعاً إلى إشباع رغباته والإرتفاع بمستوى جودة حياته .

لذلك بعد أن فرغت لجنة الشئون الإقتصادية والمالية للحزب الوطنى الديمقراطى من صياغة رؤيه مستقبلية للإقتصاد المصرى ، ووضعت محاورها وبرامج تنفيذها فى لقائها السنوى الخامس الذى عقد فى يناير ١٩٩٦ ، كان ولابد وأن تواصل هذا الجهد بمناقشة السياسات الواجب إنجازها فى المرحلة القادمة لتحقيق التوسع المنشود فى معدلات النمو ، وتحقيق الإنطلاقة الإنتاجية إستجابة لتوجيهات السيد الرئيس محمد حسنى مبارك .

ومع الحرص فى أن تتجه السياسات الإقتصادية إلى التوسع والنماء ، تحرص كذلك على الاستمرار فى تحقيق التوازن فى هياكل الاقتصاد القومى ، ورفع معدلات الآداء ، والحفاظ على حس توزيع ثمار التنمية بين مستويات الدخل المختلفة وأقاليم المجتمع ، ونشر السكان على رقعة أوسع وفى نطاق موارد أوفر . . وترصد هذه السياسات غاية أساسية تبغى الإرتفاع بجودة الحياة ونوعيتها لتحقق بيئة حافزة على الإستمتاع والعمل والابتكار والإبداع ، لينعم الفرد فيها بمستوى عال من التعليم والتدريب والرعاية الصحية ومستوى التغذية المناسب ، وفكر ثقافى متطور ، وممارسة ديمقراطية سليمة .

ولا شك أن تنفيذ هذه السياسات مرهون بحسن إدارة المجتمع ، وكفاءة إدارة التحول الذى يتناسب مع طبيعة المرحلة وعمق التحديات .

لذلك رأت اللجنة الإقتصادية أن يكون موضوع لقائها السنوى السادس المزمع عقده فى يومى ٢٩ – ٣٠ مارس ١٩٩٧ هو :

"سياسات وإداة التحول فى الاقتصاد المصرى لتحقيق الإنطلاقة الإنتاجية"

وفى إطار النظر والفكر حول سياسات وإدارة التحول فى الإقتصاد المصرى فأنه من المرتكزات الأساسية فى هذا الشأن ما يلى :-

أولا : وضع السياسات التى تدفع معدل النمو وبحث الاثار التوسعية لها على المتغيرات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالتالى :

أ – دفع الاستثمار وتنشيطه .

ب – تشجيع المنتجين .

جـ – خلق مناخ جاذب للاستثمار .

د – تبسيط الاجراءات .

هـ – تنمية المعلومات .

ثانيا :وضع السياسات الخاصة بالتدريب والتعليم وخلق كوادر قادرة على الارتفاع بمستوى الاداء وتطوير اساليب التنمية البشرية وخلق جيل قادر على مواصلة البحث العلمى والأبتكار والابداع .

ثالثا: وضع تصور واضح لاستراتيچية البحث العلمى وتنمية الاساليب التكنولوجية التى تتفق مع ظروف المجتمع وطبيعة المرحلة القادمة وطموح وامال المواطنين .

رابعـــا: الاستمرار فى توفير مناخ اقتصادى كلى مستقر مع الحفاظ على التوازن فى الهياكل الاقتصادية للمجتمع مما يترتب على ذلك من تطوير السياسات المالية والنقدية التى تتفق ومرحلة الاصلاح فى مطلع القرن الواحد والعشرين واتفاقا مع هذا فان الامر يتظلب الاهتمام ببعض المحاور التى تدفع حركة التنمية فى السنوات القليلة القادمة وحتى مطلع القرن الواحد والعشرين حتى يسر الاقتصاد القومى فى قطار التنمية السريع وتلك المحاور التى يجب ان تكون محل الاهتمام :

١- ادارة التحول فى القطاع العام وما يترتب علية من زيادة فاعلية المنشآت والارتفاع بمستوى آدائها وفى هذا الصدد يجب دراسة التجارب المختلفة للدول سواء فى الشرق او الغرب او منطقة الشرق الاوسط .

٢ – الاهتمام بوضع البرامج التنفيذية للمشروعات القومية من أجل الاسراع بتنمية الاقاليم المختلفه وتوسيع انتشار السكان بعيدعن الوادى وبصفة خاصة :

– مشروع تنمية سيناء .

– مشروع تنمية جنوب مصر .

– مشروع التنمية الريفية المتكاملة .

٣- تحقيق قفزة فى الصادرات المصرية مستفيدين من تجارب الدول التى حققت معدلات مرتفعه فى نمو صادراتها .

وفى هذا الشأن يجب الاهتمام بعملية التسويق للصادرات المصرية فى الاسواق العالمية المختلفة ودراسة اذواق المستهلك فى هذه الاسواق وبالتالى اقامة مشروعات من اجل التصدير وليس الفائض من السوق المحلى .

وقد يقتضى الامر صياغة سياسية فى الاجل الطويل تنظر بعين الرعاية على هيكل الواردات المصرية حتى تستهدف برامج الانتاج وخططه فى المستقبل تنمية مشروعات تنتج سلعا بديلة توافق مستلزمات الانتاج المطلوب تحقيقه فى خطط التنمية المستقبلية . ولا يعنى ذلك ان تبنى سياسة الاحلال محل الواردات بقدر ما هو تنمية القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى على توفير السلع الاساسية والرأسمالية بوجه خاص التى تدعم قدراته الانتاجية وتتفق مع سياسته المسقبلية فى التنمية التكنلوجية المستهدفة .

وفى مجال ابعاد الرؤية المستقبلية ينبغى ان توجه النظرة بصفة اساسية الى زيادة فاعليّة استخدام راس المال وتحقيق تطوير فى معامل راس المال المستخدم فى العملية الانتاجية ، وقد يقتضى هذا

وضع تصور محدد لبرامج التنمية التكنلوجية التى تنمى المعرفة الفنية وابتكار الاساليب واختراع الادوات والمعدات اللازمة للانتاج ، يضاف الى ذلك اهمية التعليم والتدريب فى خلق الكوادر البشرية القادرة على تعميق الخيال العلمى وترجمته الى مخترعات وابتكارات توفر للمجتمع احتياجاته من السلع والخدمات على اختلاف انواعها .

على ان الامر يقتضى ان تمتد النظرة فى هذا الخصوص الى دراسة اقتصاديات التعليم واعادةصياغتها بالنظر الى العلاقة بين ما ينفق على برامج التعليم المختلفة وما يحصله المجتمع من هذا الانفاق ، وقد تستلزم دراسة هذا الموضوع النظر الى المؤسسة التعليمية باعتبارها وحدة اقتصادية يجب الاهتمام بكفاتها ، والارتفاع بمستوى ادائها وتنمية ابتكاراتها وتجويد مخرجاتها .

كما يقتضى الامر النظر فى حماية البيئة من التلوث حماية الانسان الذى نحرص على تنمية قدراته ليكتمل نمو جسه ويرتفع مستوى فكرة وترتفع معه جودة الحياة التى نسعى الى الارتفاع بمستواها .. ومفهوم الحفاظ على البيئة يمتد الى الحفاظ على الثروات الموجودة فى باطن الارض ..وكل هذا يؤدى الى تواصل التنمية .

ان تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى يحتاج الى توسع فى السوق حتى يمكن تصريف ما يتحقق من انتاج وامتصاص العرض المتزايد الناجم عن زيادة الطاقات الانتاجية والارتفاع بحجم الصادرات التى توظف فى هذا السوق ويتطلب ذلك الارتفاع بمستوى الدخول من اجل تنمية القوى الشرائية التى توازن حجم الطلب والارتفاع بالمعروض من الانتاج المطروح فى السوق ومن ثم القضاء على الطاقات العاطلة وتراكم المخزون ويجب فى هذا الخصوص التنسيق بين زيادة حجم السوق المحلى وزيادة المتدفق عل هذا السوق من القوى الشرائية وعلى تنمية الصادرات من اجل فتح منافذ لتصريف المنتجات الامر الذى من شانه ان يدفع نمو الاستثمارات فى مراحل النمو حتى يتواصل نمو الطاقات الانتاجية مع زيادة فرص العمل وزيادة القوة الشرائية ومن ثم زيادة حجم الطلب ومن ثم تحقيق النمو المتواصل وان تنمية المدخرات مطلب رئيسى فى اطار سياسات التحول ويستلزم وضع آليات والسياسات التى تكفل ارتفاع معدلات الادخار للمستويات المرغوبة كذلك التصدى لمشاكل المستقبل وما يطرأ من المتغيرات الاقتصادية على المستوى الاقليمى والمحلى والدولى من تغيرات يتطلب زيادة مرونه الاقتصاد القومى ويقتضى هذا التعاون التنوع فى الانتاج والتكامل والتفاعل مع الاقتصاد العالمى .

وسط كل هذه التحديات يثور التساؤل عما هو مطلوب انجازة فى المرحلة القادمة من اجل الارتفاع بمستوى اداء الاقتصاد القومى حتى تستطيع مصر ان تستفيد من الصور المطروحة للتعاون فى المنطقة سواء ما ارتبط منها بالمشاركة مع الاتحاد الاوربى او التعاون الاقتصاد الاقليمى فى منطقة الشرق الاوسط بل ينبغى ان تمتد النظرة فى هذا الخصوص الى تكامل هذة التصوررات مع الرؤية لصيغة التعاون العربى فى المرحلة المقبلة واعطاء مزيد من الاهتمام لما طرحة فى مؤتمر القمة العربى الاخير حول انشاء منطقة عربيه حرة .

ان هذه المحاور ،والتحديات التى حاولنا استخلاص البعض منها التى يجب ان تنال اهتمامنا فى المرحلة القادمة لم نقصد بطرحها ان نعدد كافة المحاور والتحديات ولكننا اقتصرنا على امثلة ونماذج

لما ينبغى التفكير فية فى هذه المرحلة الهامة لتوضع لها السياسات وتصاغ البرامج التى تكفل كفاءة ادارة الاقتصاد القومى فى المرحلة القادمة والسير بخطى ثابته فى ادارة التحول الذى نشاهده ونتوقعة وسط تلك المتغيرات المتسارعه وهدفنا هنا ان نثير فكر الباحثين والمهتمين بقضايا العمل الوطنى للمشاركة بصياغه تلك السياسات بوضع تصور حول آليات التحول فى هياكل الاقتصاد المصرى ويمكن دائما الاضافة الى تلك المحاور والتحديات او الحذف منها حسب رؤية الباحث والمهتم بما يكفل ان تاتى تلك السياسات والآليات المطلوبة شاملة ومتكاملة

ونحن نتطلع من طرح هذا الامر على الباحثين والمسؤلين فى كافة القطاعات ان نتلقى اجابات عن بعض التساؤلات التى تثار حول هذا الموضوع فى شكل بحوث او دراسات او اوراق عمل تطرح للنقاش ، فى لقاء العمل السنوى السادس المزمع عقده يومى السبت والاحد ٢٩،٣٠ مارس ١٩٩٧

وفيما يلى الاسئلة التى وجدنا انها تشكل اطارا يمكن الاضافة اليه او الحذف منه والتى نرجو ان نتلقى الدراسات والبحوث والاوراق بشأنها فى موعد غايته النصف الثانى من شهر اكتوبر ١٩٩٦

١- ماهية السياسات اللازمة لدفع معدل النمو خلال السنوات القليلة القادمة من مطلع القرن الحادى والعشرين لاسيما فى المجالات التالية :-

أ- الاستثمار

ب- تنمية المدخرات

جـ - التدريب والتعليم وتنمية الموارد البشرية .

د- تنمية القدرات التكنلوجية .

ه - البحث العلمى والتطوير .

و - السياسات المالية والنقدية التى تتفق ومرحلة الاصلاح فى مطلع القرن الواحد والعشرين لتوفير مناخ اقتصادى كلى مستقر .

٢- ما هيةالسياسات والاليات الملائمة لادارة التحول فى القطاع العام فى ضوء تجارب الدل المختلفة فى هذا الشان فى الشرق والغرب وفى منطقة الشرق الاوسط .

٣- ما هية البرامج التنفذية للمشروعات القومية من اجل الاسراع بتنمية الاقاليم المختلفة وتوسيع انتشار للسكان بعيدا عن الوادى وبصفة خاصة .. مشروع تنمية سيناء ،ومشروع تنمية جنوب مصر ، ومشروع التنمية الريفية المتكاملة .

٤- السياسات والاليات المطلوبة لتحقيق قفزة فى الصادرات المصرية مستفدين من تجارب الدول التى حققت معدلات مرتفعة فى نمو صادراتها لاسيما فيما يتعلق بتسويق الصادرات المصرية فى الأسواق العالمية ودراسة أذواق المستهلك فى تلك الأسواق وإقامة مشروعات من أجل التصدير وليس الإقتصار على تصدير الفائض من السوق المحلى .

٥ - سياسات وآليات تنمية القدرة الذاتية للإقتصاد المصرى على توفير السلع الأساسية والرأسمالية بوجه خاص وتنمية مشروعات تنتج السلع الوسيطة من مستلزمات الإنتاج المطلوب تحقيقه فى إطار خطط التنمية المستقبلية .

٦ - كيفية زيادة فاعلية استخدام رأس المال فى الإقتصاد المصرى ورفع وتطوير معامل رأس المال

المستخدم فى العملية الإنتاجية وما يتضمنه ذلك من وضع تصور محدد لبرامج التنمية التكنولوجية .

٧ – سياسات وآليات توسيع حجم السوق وزيادة القوة الشرائية .

٨ – سياسات وآليات الحفاظ على البيئة بما تشمله من ثروات وموارد إقتصادية سواء كانت فى باطن الأرض أو تنمو على سطح الأرض .

٩ – السياسات والآليات اللازمة للإستفادة من التصورات المطروحة للتعاون الإقتصادى فى المنطقة ، والرؤية حول تكامل تلك التصورات مع صيغة التعاون العربى فى المرحلة المقبلة .

١٠ – التصور لإستراتيجية البحث العلمى وتنمية الأساليب التكنولوجية التى تتفق مع ظروف المجتمع وطبيعة المرحلة القادمة وطموح وآمال المواطنين .

١١ – السياسات والآليات التى تحقق زيادة مرونة الإقتصاد القومى وما يقتضيه ذلك من تنوع فى الإنتاج والتكامل والتفاعل مع الإقتصاد العالمى .

١٢ – الرؤية حول إقتصاديات التعليم والنظر إلى المؤسسة التعليمية كوحدة إقتصادية يجب الإهتمام بكفاءتها والإرتفاع بمستوى أدائها وتنمية إبتكارها وتجويد مخرجاتها .